اللجنة أحالت رسالة إلى مجلس الأمة بتكليف اللجنة التشريعية إنجاز قوانين السجون خلال شهر

«حقوق الإنسان» : كشف العفو الأميري هو الأكبر مقارنة بالسنوات الماضية

- الحالات تختلف بين الافراج الفوري وخفض المدد والأسماء تمت مراجعتها من قبل النيابة العامة و الداخلية
- اقتراحان لتحديد مدة للسجن المؤبد بدلا من الوضع القائم الذي يبقيها مفتوحة حتى الوفاة
- تحديد سنة السجن بـ 9 أشهر وعقوبات بديلة في بعض القضايا
- مصروفات بند الضيافة أوجدت مشكلة كبيرة في الميزانية وبالإدارات التي تحتاج إلى أموال
- السجون مكتظة لحد كبير خصوصاً المركزي الذي يضم 6 آلاف سجين رغم ان طاقتة القصوى 2500

لجنة حقوق الإنسان

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها امس الاول بحضور الجهات المعنية نتائج أعمال اللجنة الفرعية المكلفة دراسة أوضاع السجون.

وقال عضو اللجنة النائب د.جمعان الحريش في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان عقدت 4 اجتماعات وقامت بزيارتين للسجن المركزي إضافة إلى زيارات سابقة قام بها أعضاء اللجنة.

وبين أن اللجنة الفرعية قدمت تشريعات مهمة تتعلق بالسجون وأن من بين التشريعات اقتراحين بقانونين يحددان مدة السجن المؤبد أحدهما بـ 20 عاما والآخر بـ 25 عاما بدلا من الوضع القائم الذي يبقي المدة مفتوحة حتى الوفاة مشددا على ضرورة تعديل هذا القانون بما هو معمول به في الكثير من الدول.

وأفاد بأن هناك تعديلا مقدما من النائب عادل الدمخي مع مجموعة من النواب بتحديد سنة السجن بـ 9 أشهر وقانون آخر قدمه النائب خليل أبل يتعلق بالعقوبات البديلة في بعض القضايا بدلا من السجن.

وأوضح أن لجنة حقوق الإنسان أحالت رسالة إلى مجلس الأمة بتكليف اللجنة التشريعية إنجاز هذه القوانين خلال شهر.

وكشف أن اللجنة انتهت إلى عدد من الإجراءات الإصلاحية داخل السجن بعد أن وجدت أن هناك مشكلة كبيرة في الميزانية سببها مصروفات بند الضيافة لوزارة الداخلية التي وصلت إلى 40 مليون دينار وقابله تشدد في السجون وفي الإدارات التي تحتاج إلى الأموال.

وأكد الحريش أن ممثلي وزارة الداخلية وعدوا اللجنة بانه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة إنجاز عقد صيانة السجن واستكمال تصليحه وترميمه.

وأوضح أن هناك مشكلة أخرى وهي اكتظاظ السجون نظرا لأن السجن المركزي يستوعب 2500 بينما يضم حاليا 6 آلاف سجين.

وقال إن ممثلي (الداخلية) والنيابة العامة أكدوا في الاجتماع وجود كشف للعفو الأميري للعام الحالي وهو الأكبر مقارنة بالسنوات الماضية وأن هذا الكشف أنجز من قبل وزارة الداخلية والنيابة العامة ورفع إلى الديوان الأميري.

وأعرب الحريش عن أمله من المسؤولين في الديوان الأميري باستعجال صدور هذا العفو لأنه يخفف من ازدحام السجون خصوصا أن الأسماء تمت مراجعتها من قبل النيابة العامة ووزارة الداخلية.

وبخصوص عدد المشمولين بالعفو الأميري قال الحريش إن الحالات تختلف ما بين إفراج فوري وخفض مدد السجن وهؤلاء قد يفرج عنهم مباشرة إذا انطبقت عليهم المدد.

وأفاد بأن اللجنة أثارت قضية مهمة عن قضايا أمن الدولة التي كانت سابقا تتعلق بالأعمال المادية التي تتضمن متفجرات وعملا منظما، بينما في الفترة الأخيرة دخلت الكثير من قضايا الرأي والتغريدات ضمن قضايا أمن الدولة.

وأضاف أن قضايا أمن الدولة لم تدخل سابقا في العفو العام ونحن لا نرى أن تدخل في هذا الإطار قضايا المتفجرات والإخلال بأمن البلد.

ورأى الحريش أن مواصلة الطعن عبر التغريدات لا يعتبر سلوكا سليما ولكن من غرد تحت تأثير ضغط نفسي معين أو أخطأ في التعبير أو من فسر القاضي تغريدته بتفسير معين يجب أن ينظر لهم ويخضعوا لقواعد العفو العام.

وقال «إن كل الإخوة وافقونا في أن هذه الأمور يجب أن يعاد النظر فيها، ونحن بدورنا سنناقش الجوانب التشريعية التي يمكن أن نقدمها في هذا الاتجاه».

وحول التطورات بشأن القيود الأمنية التي يضعها جهاز أمن الدولة قال الحريش إن ما وصلنا سابقا أن وزارة الداخلية أزالت القيود الأمنية التي وضعت في فترة سابقة وصدر بيان من الوزارة بذلك.

وأضاف أنه حتى القيود الأمنية على غير الكويتيين وغير محددي الجنسية كما علمنا من وزارة الداخلية في اجتماعات سابقة يتم مراجعتها ولا يعتبر قيدا أمنيًا إلا ما يخل بأمن البلد وهو قيد أمني شخصي لا ينتقل إلى بقية الأفراد.

ونوه بأنه من الناحية الدستورية لا يجوز الحرمان من الحقوق التي كفلها الدستور إلا بحكم قضائي وليس بالقيد الأمني مؤكدا أن هذا الموضوع يحتاج إلى متابعة.

وأكد أن اللجنة سترفع عددا من التوصيات لكي تكون فلسفة السجن فقط تقييد الحرية ،وأن يعيش السجين حياة طبيعية داخل السجن تتوفر له فيها المكتبة والورشة التي يعمل بها وفسحة لمدة ساعة في اليوم.

وأضاف «هدفنا أن تكون كل هذه الأمور كحقوق وليست كقرار تقديري»، مبينا أن هناك سجناء لم ينالوا الفسحة لمدة 3 أشهر ولم يروا الشمس وآخرين لم يغادروا الزنازين والممرات.

وشدد على أن بقاء الوضع على ما هو عليه وصمة عار وأن تقرير لجنة حقوق الإنسان بشأن إصلاح السجون سيحال إلى المجلس وتحدد جلسة لمناقشة التشريعات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع

رفضت طلبين من النيابة العامة لرفع الحصانة عن الحربش والهرشاني

«التشريعية» : مساواة المدعي العام الأول بالمحامي العام الأول في المعاش التقاعدي والاستثنائي

اللجنة التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عددا من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها ورفضت طلبين من النيابة العامة لرفع الحصانة عن النائبين د.جمعان الحريش وحمد الهرشاني.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالخبراء واستمعت إلى آراء الجهات المعنية، منها الإدارة العامة للخبراء والمستشار الفني لوزارة العدل.

وأضاف أن اللجنة ناقشت ثلاثة اقتراحات بقوانين لتعديل قانون التحقيقات ووافقت على تعديل اثنين منها يتعلقان بمساواة منصب المدعي العام الأول بالمحامي العام الأول في النيابة العامة في المعاش التقاعدي والاستثنائي.

وأعرب السبيعي عن أمله في التوصل إلى توافق اللجنة ووزارة الداخلية على هذه التعديلات البسيطة آملا الوصول إلى حلول في الاجتماع المقبل للجنة.

وذكر السبيعي أن اللجنة تناولت عددا من المقترحات المتعلقة بتعديل المادة 4 من قانون الجزاء ومواد أخرى وستستكمل النقاش في الاجتماعات المقبلة.

من جهة أخرى قال السبيعي إن اللجنة ناقشت طلب رفع الحصانة عن النائب جمعان الحريش في قضية رقم 25 جنح مستأنفة الدائرة الثامنة.

وأضاف أن اللجنة وجدت أن هناك حكم استئناف حضوريًا صادرًا في نفس القضية ولذلك رفضت اللجنة طلب رفع الحصانة لكونه متعلقا بقضية محكوم فيها مبينا أنه إذا كان هناك خطأ فوزارة العدل هي من تعدله . وأوضح أن اللجنة ناقشت أيضا طلب رفع حصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية ورأت عدم الموافقة على الطلب لعدم وجود علاقة بين النائب والمخالفة المنسوبة له.

تتمات

الأمير

إلى آفاق أرحب خدمة لمصلحتهما،سائلا سموه المولى تعالى ان يديم على فخامته موفور الصحة والعافية وأن يحقق لجمهورية مصر العربية وشعبها الشقيق كل ما تتطلع إليه من نمو وازدهار ورخاء.

من جانب آخر استقبل سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان ظهر أمس الرئيس عثمان غزالي رئيس جمهورية القمر المتحدة الشقيقة والوفد الرسمي المرافق لفخامته وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وعقدت مباحثات رسمية بين الجانبين حيث ترأس الجانب الكويتي صاحب السمو وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة،وعن جانب جمهورية القمر المتحدة الرئيس غزالي وكبار المسؤولين في حكومة جمهورية القمر المتحدة.

وتناولت المباحثات استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة بما يحقق تطلعاتهم وتوسيع أطر التعاون بين دولة الكويت وجمهورية القمر المتحدة الشقيقة لخدمة مصالحهما المشتركة كما تم بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وساد المباحثات جو ودي عكس روح الاخوة التي تتميز بها العلاقة والرغبة المتبادلة في المزيد من التعاون والتنسيق في كافة الأصعدة.

وبحضور صاحب السمو والرئيس غزالي وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء تم بقصر بيان ظهر أمس التوقيع على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية القمر المتحدة وهي كما يلي: اتفاق انشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية القمر المتحدة وقعها عن حكومة دولة الكويت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وعن حكومة جمهورية القمر المتحدة وزير الخارجية والتعاون الدولي صيف الأمين.

وعلى صعيد متصل تبادل صاحب السمو ورئيس جمهورية القمر المتحدة الأوسمة حيث قلد سموه الرئيس الزائر «قلادة مبارك الكبير» تقديرا من الشعب الكويتي له وتوطيدا للعلاقات الطيبة بين البلدين وتقديرا لموقف جمهورية القمر المتحدة المؤيد لقضايا دولة الكويت خاصة والقضايا الإنسانية عامة.

في حين قلد الرئيس غزالي سموه وسام الهلال الأكبر من مرتبة «الهلال الأخضر القمري» وهو أعلى وسام شرف بجمهورية القمر المتحدة الشقيقة وذلك تقديرا للخدمات المقدمة للأمة.

وأقام صاحب السمو مأدبة غداء على شرف الرئيس غزالي والوفد الرسمي المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وكان الرئيس غزالي وصل والوفد الرسمي المرافق إلى البلاد ظهر أمس في زيارة رسمية للبلاد.

وكان على رأس مستقبلي الرئيس غزالي على أرض المطار صاحب السمو وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة.

وتشكلت بعثة الشرف المرافقة لفخامته من الديوان الأميري برئاسة المستشار بالديوان الأميري محمد أبوالحسن .

ويرافق فخامته وفد رسمي يضم كلا من وزير الخارجية والتعاون الدولي صيف محمد الأمين ووزير المالية والميزانية سيد علي شيخان وعدد من كبار المسؤولين بجمهورية القمر المتحدة الشقيقة.

على صعيد منفصل تسلم صاحب السمو بقصر بيان صباح أمس رسالتين خطيتين من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية تضمنتا دعوة سموه للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربية التاسعة والعشرين والتي ستعقد في مدينة الظهران بالمنطقة الشرقية ودعوة سموه لحضور الحفل الختامي والعروض العسكرية المصاحبة للتمرين المشترك «درع الخليج المشترك 1» والذي سيقام بالمنطقة الشرقية الشهر الجاري.

وقد قام بتسليم الرسالتين لسموه سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الكويت الدكتور عبدالعزيز الغايز.

«حقوق الإنسان»

سابقا تتعلق بالأعمال المادية التي تتضمن متفجرات وعملا منظما بينما في الفترة الأخيرة دخلت الكثير من قضايا الرأي والتغريدات ضمن قضايا أمن الدولة.

وأضاف أن قضايا أمن الدولة لم تدخل سابقا في العفو العام ونحن لا نرى أن تدخل في هذا الإطار قضايا المتفجرات والإخلال بأمن البلد.

ورأى الحريش أن مواصلة الطعن عبر التغريدات لا يعتبر سلوكا سليما ولكن من غرد تحت تأثير ضغط نفسي معين أو أخطأ في التعبير أو من فسر القاضي تغريدته بتفسير معين يجب أن ينظر لهم ويخضعوا لقواعد العفو العام.

من جانب آخر ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية في اجتماعها امس طلب تكليف اللجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر حسبما جاء في الرسالة الواردة من النائب أسامة الشاهين.

وأوضح مقرر اللجنة يوسف القضالة عقب الاجتماع أن دعم العمالة الخاص بأصحاب الرخص المنزلية سيصرف في موعد أقصاه الشهر المقبل.

وقال القضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المشاكل الموجودة كانت في عدم وجود ارتباط ما بين وزارة التجارة وهيئة القوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة وانه تم الاتفاق مع هذه الجهات للتنسيق فيما بينهم بشأن رفع تقرير لوزيرة الشؤون بالموافقة على هذا الربط خلال الأسبوع الحالي.

«التشريعية»

الداخلية على هذه التعديلات البسيطة آملا الوصول إلى حلول في الاجتماع المقبل للجنة.

وذكر السبيعي أن اللجنة تناولت عددا من المقترحات المتعلقة بتعديل المادة 4 من قانون الجزاء ومواد أخرى وستستكمل النقاش في الاجتماعات المقبلة.

من جهة أخرى قال السبيعي إن اللجنة ناقشت طلب رفع الحصانة عن النائب جمعان الحريش في قضية رقم 25 جنح مستأنفة الدائرة الثامنة.

وأضاف أن اللجنة وجدت أن هناك حكم استئناف حضوريًا صادرًا في نفس القضية ولذلك رفضت اللجنة طلب رفع الحصانة لكونه متعلقا بقضية محكوم فيها مبينا أنه إذا كان هناك خطأ فوزارة العدل هي من تعدله .

وأوضح أن اللجنة ناقشت أيضا طلب رفع حصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية ورأت عدم الموافقة على الطلب لعدم وجود علاقة بين النائب والمخالفة المنسوبة له

قمة ثلاثية

التوتر ومعالجة القضايا الانسانية ودعم عملية التسوية السياسية.

كما أشارت إلى ان بوتين وروحاني سيناقشان المسائل الخاصة بالعلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية والدولية الملحة.

ومن جهة أخرى قالت الرئاسة الروسية إن بوتين سيشارك أيضا خلال زيارته إلى انقرة في جلسة مجلس التعاون الروسي التركي لمناقشة سبل تطوير علاقات التعاون الثنائي في المجالات التجارية والاقتصادية اضافة الي سير تنفيذ المشاريع الاستراتيجية بما في ذلك في مجال الطاقة.

واضافت ان الجانبين سيناقشان كذلك القضايا الدولية والتصدي للارهاب وتطورات الوضع في سوريا.

واوضحت ان رئيسي البلدين سيعطيان اشارة البدء في تنفيذ مشروع محطة «أكويو» النووية بمدينة «مرسين» جنوبي تركيا.

ووقعت روسيا وتركيا في مايو 2010 اتفاقا لبناء وتشغيل محطة «أكويو» للطاقة النووية في «مرسين» بكلفة بلغت نحو 20 مليار دولار فيما من المتوقع ان يتم تشغيلها في عام 2023 وان تعمل بكامل طاقتها بحلول عام 2025.

وتسعى تركيا لتنويع مصادر الطاقة بالطاقة النووية لاعتمادها بشكل كبير على الموارد الخارجية اذ تقدر وارداتها من الغاز الطبيعي والنفط والتي تشكل نحو نصف انتاجها من الكهرباء حوالي 60 مليار دولار سنويا.

من جانب آخر اعلن البيت الابيض امس ان الرئيس الامريكي دونالد ترامب سيلتقي رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في الولايات المتحدة في غضون في قمة هي الثالثة بينهما.

واضاف في بيان ان «اجتماع القمة الذي سيعقد في ولاية فلوريدا في ال17 من هذا الشهر سيعيد تأكيد التحالف بين الولايات المتحدة واليابان باعتباره حجر زاوية للسلام والاستقرار والازدهار في منطقة المحيط الهادي».

واوضح ان الجانبين سيبحثان ملف شبه الجزيرة الكورية مع التأكيد على مواصلة الضغط الدولي على كوريا الشمالية مع قرب عقد اجتماع بين ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ .

وذكر ان قمة ترامب وابي ستبحث ايضا توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية والتبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان «بوصفهما أكثر اقتصادات العالم غنى وابتكارا».

«الداخلية»

وحصولهم على رواتبهم ومستحقاتهم.

وحضر اللقاء مساعد مدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة اللواء عبدالله الهاجري، ومدير الإدارة المركزية لنظم الإقامة العقيد حمد الطوالة، ومدير إدارة الخدمات المالية والإدارية والصيانة العقيد جراح العدواني، ومدير إدارة العمالة المنزلية محمد حمد العجمي، ومديرو الإدارة المعنيين المختصين بالإدارة العامة لشؤون الإقامة.

«الشؤون» تحدد ضوابط

جمع التبرعات دون اذن رسمي من الوزراة.

واضافت الهاجري في تصريح صحفي امس ان الوزارة دعت كافة الجمعيات الخيرية للمشاركة في (المشروع ال15 لجمع التبرعات) الذي تشرف عليه الوزارة في 11 فبراير الماضي مبينة ان 31 جمعية ابدت رغبتها بالمشاركة فيما امتنعت 5 جمعيات اتاحة للفرصة امام جمعيات اخرى للمشاركة. وذكرت انه تمت مخاطبة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بكشف الجمعيات الراغبة بالمشاركة بهدف التنسيق وتوزيع الجمعيات على المساجد موضحة ان الوزارة خاطبت ايضا وزارة الداخلية اضافة الى (الاوقاف) وبلدية الكويت والقوى العاملة لترشيح ممثلين عنها للمشاركة في فرق التفتيش الرمضاني المزمع تشكيلها لمتابعة العمل الخيري خلال الشهر الفضيل.

وافادت بان الوزارة طلبت من وزارة الداخلية الصحائف الجنائية للقائمين على عملية جمع التبرعات فضلا عن التعاون مع إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات وإدارة تنمية المجتمع لتوفير صالات تنمية المجتمع الراغبة بتنفيذ مشروع إفطار الصائم الى جانب مساجد الدولة.

واوضحت ان من بين الضوابط حظر التبرعات النقدية سواء بالمقرات او الاماكن العامة والالتزام باستخدام الوسائل المرخصة المنصوص عليها بلائحة تنظيم جمع التبرعات الصادرة بالقرار الوزاري (1/28) لسنة 2016.

وزير الصحة

أيضا بتسمية الوكلاء المساعدين المعينين بمرسوم من مجلس الوزراء وهم الدكتورة فاطمة النجار وكيلا مساعدا لشؤون الخدمات الطبية الاهلية والدكتور عبدالله البدر وكيلا مساعدا لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية.

«هيئة الطرق»

هامش زيارته موقع جسر جابر لمتابعة تركيب آخر قطعة خرسانية انه يتم اليوم الاحتفال بتركيب اخر قطعة خرسانية في جسر جابر «وصلة الدوحة» وهي القطعة رقم 351.

واوضح ان باقي الأعمال في الجسر هي أعمال ترابية وتشطيبات مشيرا الى ان افتتاح الجسر سيكون بحسب البرنامج الزمني للمشروع دون تأخير في ديسمبر المقبل.

واشار الى أن جسر جابر له أهمية كبيرة وسوف يفتح المجال لحركة المرور بسهولة إلى ميناء الشويخ ويفتح المجال لتطوير المدن المستقبلية في شمال الكويت بإنجاز الجسر الرئيسي «وصلة الصبية» اضافة الى ربط منطقة الشويخ مع شمال الكويت من ناحية وسط الدوحة وأضاف ان جسر جابر سيسهل حركة الشاحنات في المستقبل وكذلك سيسهم في تخفيف الزحام المروري على الطرق المؤدية من والى مدينة الكويت وباتجاه مطار الكويت.

وذكر ان مشروع جسر جابر «وصلة الدوحة» الذي ينقسم إلى قسمين قسم بحري قرابة 7ر7 كيلو جسر بحري وآخر بري قرابة 5 كيلو في البر يأتي استكمالا لمنظومة الطرق التي يتم إنجازها عبر المشاريع المختلفة مشيرا الى ان الوزارة تشرف حاليا على 23 مشروعا للطرق في آن واحد